2025/05.

واردات عدد .....
03 فيفري 2025
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مـشـروع قــانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجُمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.

فصل وحيد: تتم المُوافقة على اتفاقية القرض المُلحقة بهذا القانون والمُبرمة بتونس بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية، بمبلغ قدره خمسون مليون (50.000.000) أورو للمُساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.

2025/05.

2025/05

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 24 سبتمبر 2024 للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية وذلك وفقا لأحكام الفصل 75 من الدستور.

I. الإطار العام للمشروع

يندرج تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية في إطار جهود الدولة الرامية إلى الاستعداد والتوقي لمجابهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيّرات المناخية خاصة بعد الفيضانات وموجات الحر والحرائق التي بدأت تجتاح البلاد في السنوات الأخيرة سواء على مستوى إعداد الاستراتيجيات الوطنية أو من خلال توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة للتدخل الميداني.

II. أهداف المشروع وعناصره:

يهدف المشروع إلى دعم قدرات تدخل الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال إنجاز العناصر التالية:

1. بناء المقر الاجتماعي للديوان الوطني للحماية المدنية:

أقرت دراسة جدوى المشروع بضرورة بناء مقر اجتماعي جديد للديوان باعتبار أن ضيق المقر الحالي المستغل على وجه التسويغ لا يسمح بتجميع كل الإدارات في مكان واحد وهذا ما أثر في نجاعة تدخل الديوان وتسبب في ارتفاع كلفة التسيير. وسيمكن بناء مقر جامع لكل الإدارات من تخصيص طابق لقاعة العمليات ومركزين لمعالجة نداءات الاستغاثة وقاعة لتنسيق عمليات التدخل وقاعة أخرى خاصة بالأزمات ذات الطابع الوطني كما سيتم تهيئة فضاء آخر سيستغل كمطعم خاص بالأعوان والإطارات.

2. تطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة:

تتوفر المنظومة الحالية للتصرف في طلبات النجدة على مركز عمليات في المقر الحالي للديوان، و24 مركز نداء في الإدارات الجهوية ورقم طوارئ وطني واحد (198). ويعمل النظام الحالي في معظمه

واردات عدد .....
03 فيفري 2025
مجلس نواب الشعب

2025/05

بطرق يدوية لا تؤدي بالضرورة إلى تطبيق نفس الإجراءات من طرف كل العاملين بالمنظومة ولا يمكّن من تطوير لأي منظومة تترك أثرا "Traçabilité" لمختلف التدخلات وتسمح بتوفير إحصائيات في الغرض. وبالتالي تأكدت أهمية إرساء منظومة تصرف رقمية وذلك من خلال اقتناء تجهيزات وبرمجيات تضمن نجاعة وسرعة في التدخل وتمكن من توفير كل المعطيات والمعلومات اللازمة.

3. بناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة للحماية المدنية:

تعتبر هذه الوحدة فريق النخبة بالنسبة للديوان ويتمثل مجال تدخلها أساسا في عمليات الإنقاذ المعقّدة والتدخل عند الكوارث الكبرى الطبيعية أو الصناعية وتقديم الدعم في بعض العمليات الخاصة لباقي أعوان الحماية المدنية. وبفضل حصولها على شهادة اعتماد من " INSARAG – The International Search and Rescue Advisory Group" تمكنت هذه الوحدة المختصة من المشاركة في عمليات إنقاذ بالخارج (تركيا وسوريا وليبيا لعام 2023 وحده).

ولتمكينها من التدرب وتنفيذ المهام الموكولة إليها بأقصى قدر من الكفاءة والنجاعة، ستستفيد هذه الوحدة من إنشاء قاعدة رئيسية ووحدة مختصة فرعية. كما سيمكن هذا المشروع من توفير وسائل تدخل وتجهيزات ذات القيمة الإضافية العالية التي ستساهم في تطوير قدرات تدخل الوحدة في العمليات الميدانية.

4. بناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة:

أقرت دراسة الجدوى هذا العنصر في المشروع لتلافي النقائص الموجودة لحد الآن فيما يتعلق بالمناهج المعتمدة بهذه المدرسة حيث طغى على التكوين الجانب النظري بسبب قلة الإمكانيات. وبالتالي سيمكن المشروع مدرسة التكوين القاعدي من طرق تكوين تعتمد على محاكاة الأوضاع الميدانية القريبة من الواقع.

III. الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع

تعهد مهمة تنفيذ المشروع إلى الديوان الوطني للحماية المدنية الذي يتولى احداث وحدة التصرف تعنى بمتابعة جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز كافة مكونات المشروع.

IV. مبلغ التمويل

سيتم تمويل المشروع بواسطة قرض مباشر لفائدة الدولة بقيمة **50 مليون أورو** ممنوح من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، يتم وضعه في شكل هبة على ذمة الديوان الوطني للحماية المدنية وذلك بمقتضى اتفاق يبرم في الغرض.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تمّ تخصيص هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ **1,5 مليون أورو** لمرافقة هذا المشروع وتوفير الدعم الفني لمختلف عناصره وذلك بالتعاون مع Expertise France.

V. شروط التمويل

تتمثل الشروط المالية للقرض في ما يلي :

- **نسبـــة الفائدة:**

يتم تحديد أو تثبيت نسبة الفائدة عند كل عملية سحب بناء على العملية التالية:

نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (تمّ تحديدها بـ2.87 % بالنسبة لهذا القرض) + / – فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC 10) بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة.

- **فترة السداد:** 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 7 سنوات
- **عمولة تعهّد:** 0.25% تحتسب على المبالغ غير المسحوبة، بعد انتهاء أجل 6 أشهر من تاريخ التوقيع.
- **عمولة دراسة ملف:** 0.25%.

-آخر أجل لسحب القسط الأول : 2025/09/24

-آخر أجل لسحب مبلغ القرض : 2030/12/31

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.